مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد:63 السنة:2022

الأمن والتنمية: مقاربة مفاهيمية وإرتباطية

Security and Development : Conceptual and relational approaches

عائشة بن عاشور[1]
تلمسان –الجزائر–جامعة أبوبكر بلقايد
aicha.benachour@univ-tlemcen.dz

محمد بن بوزيان
جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان –الجزائر
mohamed.benbouziane@univ-tlemcen

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

تاريخ الوصول 2020/12/06 القبول 2021/05/29 النشر على الخط 2022/01/15
Received 06/12/2020 Accepted 29/05/2021 Published online 15/01/2022

ملخص:

تهتم الورقة البحثية بموضوع الأمن والتنمية من حيث تحديد المفاهيم الخاصة بكل مصطلح على حدة، وكذلك المصطلحات المشابهة وتطور المفهومين من مفهومهما الضيق إلى مفهومهما الأوسع.تهدف الدراسة أيضا إلى تبيان العلاقة بين الأمن والتنمية ودرجة التأثير بينهما لإزالة الغموض المحيط بهما، خاصة بعد ما أصبح المفهومان ضمن إهتمامات تقارير الأمن والتنمية العالمية والإقليمية بسبب تحولات ما بعد الحرب الباردة. وتعتبر هذه االأخيرة مستجدة لظهور فواعل جديدة على الساحة الدولية، فضلا عن التهديدات غير التقليدية التي تؤثر بصفة مباشرة على أمن الإنسان وتنميته. فكانت هناك حاجة ماسة لإعادة صياغة المفهومين لضرورة ظهور هذه التهديدات لوضع إستراتيجيات وأجندات دولية لمواجهتها وما يترتب عليها من مخاطر تمس أمن الدولة والفرد وتنميتهما معا، ومسايرة لتلك التحولات الجديدة التي رافقت هيكل النظام الدولي.مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، تمّ وضع الحلول المناسبة لتفاديها وإرساء الأمن والسلام وتحقيق التنمية لجميع شعوب العالم، ولفت أنظار الحكومات إلى قطاعات أخرى وعوامل غير تقليدية لم تكن سابقا محط إهتمام دولي وحكومي. كما سعت الدراسة إلى التركيز على ربط المفهومين ببعضهما، وإظهار القواسم المشتركة بين الأمن والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التنمية، التحولات الجديدة، أمن الإنسان، الإستقرار.

Abstract:

The research paper is concerned with the topic of security and development in terms of addressing the definition of concepts for each term separately, as well as similar terms and the development of the two concepts from their narrow concept to their broader concept.The study aims to clarify the relationship between security and development and the degree of influence between them to remove the ambiguity surrounding them, especially after what has become the focus of global and regional security and development reports in the transitions after the Cold War. These transformations are considered new due to the emergence of new actors on the international scene, as well as non-traditional threats that directly affect human security and development. There was an urgent need to reformulate the two concepts of the necessity of the emergence of these threats in order to set international strategies and agendas to confront them and the consequent risks affecting the security of the state and the individual and their development together, and in line with the new transformations that accompanied the structure of the international system.With the beginning of the nineties of the last century, appropriate solutions were put in place to avoid them, to establish security, peace and achieve development for all peoples of the world, and draw the attention of governments to other sectors and non-traditional factors that were not previously the focus of international and governmental attention. The study also sought to focus on linking the two concepts to each other, and to show the common denominators between security and development..

Keywords: security, development,new transformations, human security, stability.

[1]– المؤلّف المرسل: عائشة بن عاشور البريد الإلكتروني: benachouraicha45@gmail.com

1. مقدمة:

سعى الإنسان منذ تواجده على الأرض إلى البحث عن الأمن وتوفير الرفاهية. ومع ظهور الدولة القومية إثر معاهدة ويستفليا1648م التي أنهت حرب الثلاثين عاما بين البروتستانت والكاثوليك عملت الدول الأوروبية على توفير الأمن لمواطنيها وتحقيق الرفاهية والإزدهار.

ومع التحولات المتعاقبة والمتباينة التي شهدتها الساحة الدولية ظهرت دراسات علمية في الحقل الأمني والتنموي، أين أثار مفهوم الأمن والتنمية جدلا واسعا بين الدارسين في حقل الدراسات الدولية سواء الأمنية أو التنموية، نظرا لصعوبة صياغة مفهوم جامع مانع متفق عليه للأمن والتنمية.وتعود أسباب إرهاصات هذا الجدل إلى إمكانية التعايش بين المفهومين أو الترابط والتكامل بين الظاهرة الأمنية والتنموية، خاصة أن تلك الدراسات أشارت إلى التعايش بين المفهومين الأمني والتنموي.

ومع ظهور تهديدات جديدة تجاوزت حدود الوحدة السياسية ومجالها الإقليمي والدولي إلى تهديدات تتمحور حول الأفراد تستهدف أمن البشرية عموما وتنميتها، تم في هذا الصدد إصدار تقارير عالمية. حاولت إعادة صياغة مقاربات مفاهيمية وإرتباطية جديدة لمفهومي الأمن والتنمية. تتمحور حول توفيروتعزيز أمن الإنسان وتنميته في آن واحد.

الإشكالية البحثية الرئيسية

من منطلق الدراسات الأمنية والتنموية الجديدة والتقارير العالمية التي أشارت إلى تنمية الفرد وأمنه معا، تأتي الإشكالية الآتية: ماهي العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية؟

فرضية الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسة وضعنا الفرضية التالية: ترتبط علاقة الأمن والتنمية بمدى تأثير أحدهما على الآخر.

منهجية الدراسة

لتحليل موضوع الأمن والتنمية وإبراز العلاقة بينهما، لابد من الاستعانة بالمناهج العلمية التالية:

- ✓ المنهج الوصفي: استخدمناه في الدراسة من أجل إجلاء الغموض حول مفهومي الأمن والتنمية وإظهار طبيعة ووظيفة ومكونات كل منهما على حدة.
- ✓ المنهج المقارن: استعملناه لتبيان أوجه الشبه في مقاصد الأمن والتنمية وأوجه الاختلاف الواردة بينهما، وأيضاً بعض المفاهيمذات الصلة بهما، إضافة إلى نقاط الترابط والإلتقاء بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية خاصة وأن جوهرهما يكمن في الفرد.

هدف الدراسة

يحاول هذا البحث إلى تبيان العلاقة الجدلية بين مفهومي الأمن والتنمية من خلال الدراسات في المجال التنموي والأمني. كما يهدف إلى إثراء حقل الدراسات الأمنية والتنموية في المجال العلمي.

هيكلة البحث

ومن أجل القيام بهذه الدراسة،اعتمدنا تقسيمه إلى مبحثين أساسيين:

- ➢ يعالج المبحث الأول بصفة مفصّلة مفهومي الأمن والتنمية كلّ على حدة.
- ➢ يتناول المبحث الثاني تحليل العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية.

2. مفهوم الأمن والتنمية

لايزال موضوع الأمن والتنمية في صدارة إهتمامات الدراسات الأكاديمية لإعتبارهما العاملان الجوهريان اللذان يحفظان الوجود الإنساني وتطوره، ويمنحان الفرد الحياة الكريمة في كل الأزمنة.

1.2 تعريف الأمن

إختلفت الإتجاهات بين المفكرين والباحثين في مجال الدراسات الأمنية في وضع تعريف جامع مانع للأمن. ومن أجل توضيح ذلك، لابد من التطرق إلى التعاريف الواردة الأمن والمصطلحات المشابهة له.

أ– الأمن لغة

عرفه إبن منظور بقوله: "أمن: الأمان والأمان، بمعنى وقد آمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة: ضد الخيانة، والإيمان: ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق ضد التكذيب. يقال آمن به قوم وكذب به قوم، فأما أمنته المتعدي فهو ضد أخفته".[1]

الأمن: هو الطمأنينة بمعنى العهد والحماية والذمة، كما هو السلم، فيقال أمن الأسد أي سلم منه.[2]

الأمن: والأمان إعطاء الأمنة، والأمانة ضد الخيانة يقال أمنه الرجل أمنا، وأمنه وأمانا ، ويؤمنني، إيمانا، وتقول العرب: "رجل أمان إذا كان أمينا".[3]

وفي التنزيل العزيز: "وآمنهم من خوف". الأمن نقيض الخوف، أمن فلان يأمن أمنا.[4]

أما قاموس أكسفورد فيشير إلى أن كلمة Security تتضمن ثلاث معان:

- أمن، أمان: إطمئنان.
- شيء يعطي شعورا بالأمان.
- أمن الدولة أو المنظمة (ضد التجسس أوالسرقة). أمن:الضمان.[5]

ب– الأمن إصطلاحا

أما في الإصطلاح يعرفه المعجم السياسي بأنه: "الإجراءات التي يتخذها المقر لحماية نفسه من التجسس أو الترصد أو التخريب أو المباغتة أو الحالة الناجمة عن إيجاد وإدامة إجراءات الحماية تجاه الأعمال أو التأثيرات المعادية".[6]

وبيّنه"باري بوزان"Barry BUZZAN بأنه:"في حالة الأمن يتضمن النقاش الإحالة لموضوع التهديد؛ وفي سياق النظام الدولي يشير مفهوم الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على استقلالية هويتها وسلامتها الوظيفية".[7]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، المجلد 3، ط3، بيروت : دار صادر، 1994، ص 21.

[2] المنجد في اللغة، ط 20، دار بيروت : الشروق، 1969، ص18.

[3] إبراهيم شمس الدين، معجم مقاييس اللغة، بيروت : دار الكتب العلمية، المجلد 1، 1999، ص.ص72-73.

[4] أبي النصر إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، بيروت : دار المعرفة، ط3، 2008، ص. 56.

[5] محمد بدوي، قاموس أكسفورد المحيط (انجليزي–عربي)، بيروت : أكاديميا انترناشيونال للنشر والطباعة، 1996، ص 961.

[6] وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط1، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص47.

[7] بونوار بن صابم، النظريات الأمنية، مطبوعة محاضرات في مقياس النظريات الأمنية لطلبة الماستر 1، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص20.

كما ساهم"والتر ليبمان"Walter LIPMANبقوله: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة – لو تعرضت للتحدي – على صون هذه القيم عن طريق إنتصارها في حرب كهذه".[1]

وبدوره يقول الدكتور عامر مصباح أن: "أمن أحد الأطراف متوقف على عدم قيام الآخرين بتهديده، ولتحقيق ذلك يجب أن يمتلك القوة لردع الآخرين عن تهديده".[2]

أمّا من الناحية التاريخية، يعود إستخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ أين ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب. وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن. وفي عام 1947 أنشيء مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي إستخدم مصطلح "الأمن القومي الأمريكي". منذ ذلك الحين إنتشر مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.[3]

ج–المصطلحات المشابهة لمفهوم الأمن

تتداخل عدة مصطلحات مع مفهوم الأمن في بعض المعاني منها:

- **الدفاع** Defense

هو حماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات بتسخير كل الإمكانيات الماديةوالبشرية.ممّا يعنيأن الأمن يقترن مع الدفاع، أي من أجل توفير الأمن للدولة لا بد أن تكون في أتم الإستعداد للحرب ولها القدرة على الدفاع حتى تحقق الأمن على المستوى الوطني لمواطنيها، وبالتالي فإن قوام الأمن يكمن في الدفاع.[4]

- **التهديد** Threat

يتعلق التهديد بكل ما يخل بالأمن ويشكل هاجس الخوف.أمّا العلاقة بين مصطلح الأمن والتهديد فهي علاقة تأثير متبادل.وعند تفسير مفهوم الأمن لابد أن نبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالذي يشعر بالخطر أو التهديد لابد أن يتخذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن.[5]

- **السلام** Peace

يأتي السلام إشتقاقا في اللغة العربية من المصدر"سلم". ويعني الأمان والعافية والتسليم والسّلامة والصلح. ويقصد بالسلام إصطلاحا حالة التوافق والراحة التي تتوفر بين الطرفين أو مجموعة أطراف بما يحقق الإنسجام ويدرأ العداوة. ويخصّ السلام أيضا حالة الوئام والإستقرار التي تسود المجتمع من أبسط تكويناته "الأسرة" إلى أكبر تكويناته "المجتمع الدولي" بما يتيح للجميع التطور والإزدهار.فكلا المصطلحين الأمن والسلام يشتركان في مقصد واحد هو الأمان والسلامة، ويعتبر السلم حالة سابقة للأمن.[6]

---

[1] فريجة أحمد، فريجة لدمية، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة شتمة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، بسكرة، العدد(14)، 2016، ص159.

[2] عامر مصباح، المنظورات إستراتيجية في بناء الأمن،الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2013، ص358.

[3] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط 2، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص74.

[4] محسن بن عيسى العجمي، الأمن والتنمية، ط1، الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع، 2014، ص14.

[5] منصوري سفيان، آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2016-2017، ص29.

[6] مركز هيردو، تقرير دعوة للسلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، القاهرة، 2017، ص6.

السلم Ladde

يعني معالجة بشكل دائم للأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع دورة العنف من العودة مجدداً من خلال إيجاد مؤسسات السلم القائم على العدل والمساواة. وهو حالة تحدث بعد نشوب النزاع وإتخاذ إجراءات لتجنب الوقوع في تلك النزاعات. فنقطة تلاقي مفهومي السلم والأمن هي إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع العنف مجددا والقضاء على مسبباته.[1]

- **الرفاهية** Welfare

تتمثّل في قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل الذي يؤدي إلى تحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للشعب. ويفضي إلى رفع معنوياته وتوفير الحياة الميسورة وإشباع حاجاته.تساعد الرفاهية كهدف وغاية في حد ذاتها على تحقيق الأمن الشامل بتوفير كل ما يتطلب في مختلف المجالات الأمنية (الغذائي، الاقتصادي، الصحي...). فالرفاهية آلية لتحقيق الأمن.[2]

د– أبعاد الأمن

صنفت مدرسة كوبنهاجن من خلال منظرها "باري بوزان" خمسة أبعاد للأمن:

- **البعد السياسي**

يتمثل البعد السياسي في الحفاظ على كيان الدولة. وهو ذو شقين داخلي وخارجي. يتعلق الشق الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعي والوحدة الوطنية. أما الشق الخارجي يتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها[3]. فيضمّ البعد السياسي الإستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منه شرعيتها[4].

- **•البعد العسكري**

يشير البعد العسكري للأمن إلى قدرة الدول على القيام بهجمات مسلحة ضد الدول الأخرى مع القدرة على المواجهة والهجوم المسلح لمنع الدول الأخرى وردعها وتصور نواياها.[5]

- **•البعد الإقتصادي**

يشمل الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاهية وقوة الدول، وذلك بمنحها ثقلا سياسيا على المستويين الإقليمي والدولي من خلال توفير المناخ اللازم للوفاء بإحتياجات أفراد المجتمع. في هذا الإطار يقول "باري بوزان": "من المهم التأكيد على الترابط بين الأمن الإقتصادي والعسكري من حيث الأهمية، ويسهل كذلك معرفة مدى تبعية الأمن العسكري للأمن الإقتصادي في نقطة أساسية تتمثل في القيود التي تفرض على ميزانية الدفاع".[6]

---

[1] منصر جمال، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات المضامين والنطاقات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة شتمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة العدد (3)، 2015، ص380.

[2] منصوري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد، تركيا : المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية، 2016، ص3.

[4] بونوار بن صابم، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

[5] ARCUDI Giovanni, La sécurité entre permanence et changement des relations internationales, France, p. 98.

[6] عبد الرزاق حنان، تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة– دراسة النموذج الإسباني 1930، دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017، ص27.

- **•البعد الإجتماعي**

الأمن الإجتماعي هو قدرة المجتمعات على إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والهوية الوطنيةوالدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها. يفرض البعد الإجتماعي سلوكا معينا من قبل الدولة بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد والمسؤولين عنه. ويعد التعاون بين السلطة وأفراد المجتمع شرطا أساسيا لتحقيق الأمن.[1]

- **البعد البيئي**

يشير البعد البيئي للأمن إلى المحافظة على المحيط المحلي الحيوي أو العالمي الكوني. ويعتبر عاملاً أساسياً تتوقف عليه جميع الأنشطة الإنسانية.[2]

هـ– التحول في مفهوم الأمن (من أمن الدولة إلى الأمن البشري)

عرف مفهوم الأمن تحولا بعد الحرب الباردة.فبعد أن كان المفهوم يشير إلى أمن الدولة العسكري الذي يحمي حدودها ككيان سياسي اتجه الإهتمام الدولي إلى التركيز على أمن الفرد داخل الدولة فأصبح أمنها مرتبطاً بأمن الإفراد (الأمن البشري) فيها،وذلك راجع لعدة أسباب:

- ✓ تراجع سيادة الدول
- ✓ تأثير الأوضاع الخارجية على الواقع الوطني بحكم الترابط والتأثيرات المتبادلة على المجتمع الدولي.
- ✓ تزايد النزاعات والاضطرابات على المشهد الدولي.

في هذا المضمار يشير "أيس سيهان"AyesCEYHAN إلى أن: "الأمن أصبح له حضورا في مختلف الحياة اليومية للمواطنين إلى درجة تجعل مسألة مراجعته طبيعية وضرورية.[3]

- ❖ **نشأة الأمن البشري**

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش حول الأمن الإنساني مع محبوب الحق وزير المالية الباكستاني بدعم من الخبير الإقتصادي الهندي "أمارتيا سان"Amartya SEN لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.أكد أن محور الأمن لابد أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات، ووجود نظام عالمي غير عادل. ويستلزم ذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات العالمية ممثلة في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.[4]

في عام 1994م صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP تقرير التنمية البشرية.تأكد فيه أن ثمة تهديدات جديدة يجب أخذها بعين الإعتبار وإيجاد آليات مناسبة لمكافحتها. يجب أن يتغير مفهوم الأمن من حيث مضمونه بالإنتقال من الأمن الذي يتمحور على السلامة الإقليمية والإستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يركز على أمن الأفراد.

---

[1] المرجع نفسه، ص 28.

[2] بونوار بن صابم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] محسن بن عيسى العجمي، مرجع سبق ذكره، ص36.

[4] يوسف خولة، يازجي أمل، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 2 العدد (2)، 2012، ص526.

❖ **•تعريف الأمن البشري**

يقصد بأمن الفرد"توفير الحاجيات الأساسية اللازمة لقيام هذا الأخير بوظائفه الحيوية، والإجتماعية كعضو في المجتمع. وتنقسم تلك الحاجات إلى قسمين منها ما هو فيزيولوجي ومنها ما هو معنوي كما أن أمن الفرد يرتبط بحمايته من أي أخطار تهدد حياته وممتلكاته وأسرتة.[1]

❖ **أبعاد الأمن البشري**

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1994م سبعة أبعاد للأمن من خلال مفهومه الجديد:

- **الأمن السياسي**

يعتبر الأمن السياسي عنصراً هاماً في حياة الأفراد، وذلك بأن يكونوا قادرين على العيش في مجتمع يكرم حقوقهم الإنسانية الأساسية كإحترام الحريات والحقوق. ويتطلب تحقيق الأمن السياسي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

- **الأمن الإقتصادي**

يتطلب الأمن الإقتصادي أن يكون للفرد دخلا أساسيا مضمونا من العمل الإنتاجي الذي يضمن له حياة كريمة.[2]

- **الأمن المجتمعي**

يشير الأمن المجتمعي إلى أن معظم الأفراد يستمدون أمنهم من عضويتهم في أسرة، أو مجتمع، أو جماعة عرقية توفر وتضمن للأفراد هويتهم ومجموعة من القيم الأساسية المجتمعية.[3]

- **الأمن الغذائي**

ويعني أن يتمتع جميع الناس في كل الأوقات بالحصول على الغذاء الأساسي ممّا يتطلب توفر الغذاء بسهولة عن طريق شرائه أو من خلال الإستفادة من نظام توزيع الأغذية العام في الدول.[4]

- **الأمن الصحي**

هو حماية الأشخاص من الأمراض خاصة المعدية منها. ونبّه التقرير الأممي1994م إلى مجموعة من التهديدات تمسّ الأمن الصحي للأفراد؛ غالبا ما تظهر في المناطق الريفية كالأوبئة(الكوليرا، الملاريا، والإيدز) حيث تتواجد الأقليات العرقية. كما أشار إلى التهديدات الصحية التي تنشر في المناطق الصناعية وتتسبب في الأمراض التنفسية الناتجة عن الغازات المنبعثة من المصانع والمركبات المؤدّية إلى التلوث البيئي.[5]

- **الأمن الشخصي**

يعتبر الأمن الشخصي أمراً حيوياً للغاية.وأول مظاهر الأمن الإنساني. يشمل التهديدات التي تصيب الأفراد في أمنهم الشخصي (التعذيب، الحروب، التوتر العرقي، الانتحار، تعاطي المخدرات، العنف الموجه ضد الأطفال وعمالة الأطفال). ولوّح التقرير الأممي أن الأشخاص الذين يعيشون في بيئة فقيرة أكثر تعرضا للتهديد ضد أمنهم الشخصي.[6]

---

[1] عبد الرزاق حنان، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] UNDP, Human Development, Report Oxford University Press, New York, 1994, p. 25.

[3] Ibid, p. 27.

[4] Ibi, p. 28.

[5] Ibid.,p. 30.

[6] Ibid.,p. 30.

- **الأمن البيئي**

حسب التقرير الأممي، بات الإهتمام بالأمن البيئي ضرورة ملحة تقتضي تضافر الجهود المحلية والدولية من خلال إعادة الإستراتيجيات الرشيدة الرامية إلى تلافي الأخطار البيئية سواء على مستوى تدهور النظام البيئي المحلي، أو العالمي كالكوارث الطبيعية (الاحتباس الحراري، الفيضانات، الأعاصير، الزلازل، الجفاف...) إضافة إلى التصنيع المكثف، النمو السكاني السريع، إهدار الثروة النباتية.[1]

من خلال التحول في مفهوم الأمن من مفهوم أمن الدولة إلى مفهوم الأمن الإنساني يتضح التوسع في مجالات الأمن.يوضح الجدول التالي الفروقات الواردة بين أمن الدول وأمن الإنسان.

الجدول 1: يبين الفروقات الواردة بين أمن الدول وأمن الإنسان

نوع الأمن	الطرف المعني	موضوع الحماية	التهديدات
أمن الدولة	الدولة	أمن الدولة وسلامة أراضيها	• الحروب بين الدول • التدخل الأجنبي • الإنتشار النووي الاضطرابات المدنية
أمن الإنسان	الإنسان،الفرد	أمن الدولة وسلامة أراضيها	• الفقر • المرض النضوب البيئي

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2009، ص21.

2.2 تعريف التنمية

عرف مفهوم التنمية إختلافا بين الدارسين حسب الرؤى والزوايا التي تتناولها دراسة التنمية. فبرز مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانيةبصورة أساسية، حيث لم يستعمل منذ ظهوره في عصر العالم الإقتصادي البريطاني "آدم سميث"Adam Smith في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى أثناء الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء. فالمصطلحان اللذان أستخدما للدلالة على حدوث التنمية والتطور في المجتمع كانا "التقدم الإقتصادي" " EconomicProgress" أو "التقدم المالي" "Financial Progress".[2]

[1] Ibid., p. 28.

[2] مقاوسي صليحة، جمعوني هند، نحو مقاربات نظرية لدراسة التنمية الإقتصادية، الملتقى الوطني: الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، باتنة، 2010، ص 3.

أ– التنمية لغة

يوضح إبن منظور في لسان العرب مشيرا إلى الفعل نمي: النماء: الزيادة، نمى ينمي نميا ونماء: زاد وكثر، وربما قالوا ينمو نموا. قال ابن بري: ويقال نماه الله، فيعدي بغير الهمزة، ونماه فيعديه بالتضعيف. وأنميت الشيء ونميته، جعلته ناميا ونميت الشيء عن الشيء: رفعته عليه، وكل شيء رفعته فقد نميته.[1]

أمّا المنجد في اللغة فجاء فيه شرح لمفهوم التنمية بكلمة تنمى – تنميا (نمي): إرتفع من موضعه إلى موضع آخر.[2]

كما يبين أيضا القاموس المحيط لمؤلفه الفيروز أبادي إلى مصطلح التنمية بلفظ نما ينمو نموا: زاد والخضاب: ازداد حمرة وسوادا، نمى ينمي نميا، ونميا ونماء ونمية، وأنمى ونمى، والنار: رفعها وأشبع وقودها، ونميته: رفعته، وعزوته، وإنتمى إليه : إنتسب و إرتفع من موضع إلى آخر.[3]

أما في الإسلام حظي مفهوم التنمية بإهتمام كثير من الفقهاء المسلمين الذين أظهروا أن التنمية ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع.وأنّها ليست عملية مادية فقط وإنّما هي عملية إنسانية تسعى إلى تنمية الفرد وتقدمه في المجالين المادي والروحي.[4] وتمّ الإدلاء عن التنمية بعبارة "عمارة الأرض" وإستثمار خيراتها. فاشتق المؤلفون المسلمون مفهوم التنمية من خلال النصوص القرآنية التالية[5]:

- "هو أنشأكم من الأرض وإستعمركم فيها".[6]
- "لقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون".[7]

ب–التنمية إصطلاحا

من بين التعاريف الإصطلاحية التي تناولت مفهوم التنمية ما يلي:

يشرح صلاح العبد بأنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه إجتماعيا وإقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة إحتياجاتهم بالإنتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة".

يعرفها أيضا عبد الهادي الجوهري بأنها "التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الإنتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها".[8]

كما تأكّد على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين نوعية الحياة فيه".[1]

---

[1] إبن منظور، مرجع سبق ذكره، ص 342.

[2] المنجد في اللغة، مرجع سبق ذكره، ص293.

[3] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، القاهرة : دار الحديث، 2008، ص1655.

[4] إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم- مناهج وتطبيقات-، لبنان، 1996، ص 64.

[5] بلحاشي زليخة، التنمية الإقتصادية في المنهج الإسلامي، رسالة دكتوراه علوم في الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2017، ص85.

[6] القرآن الكريم، هود، الآية 61.

[7] القرآن الكريم، الأعراف، الآية 10.

[8] إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ج- المصطلحات المشابهة للتنمية

يقع الكثير من الباحثين في إرتباك وخلط عند تتبعهم لمفهوم التنمية بسبب تداخل مصطلح التنمية مع مجموعة من المصطلحات المشابهة له.

- **النمو** Growth

ينظر للنمو على أنه "عملية تلقائية تحدث من غير تدخل الإنسان فيها، فضلا على أن النمو في الغالب يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي لأنّ معظم التغيرات الناتجة عن النمو تعتبر سطحية وبسيطة، وتعبر عن التغيرات الكمية وليس الكيفية. وتحدث ظاهرة النمو في جميع المجتمعات على إختلاف مستوياتها الإجتماعية والإقتصادية والحضارية على خلاف التنمية التي تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وفق خطط مدروسة في حدود زمنية معينة".[2]

- **التقدم** Progress

هو"التحول إلى حالة أفضل، وإنتقال المجتمع البشري من مستوى إلى مستوى أرقى من حيث القدرة الإنتاجية (التقدم الإقتصادي) والسيطرة على الطبيعة (التقدم العلمي التكنولوجي) والثقافة والعلاقات الإنسانية (التقدم الإجتماعي)" بينما تشير التنمية إلى توسيع الخيارات. ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها إقتصادي وبعضها سياسي. يكون التقدّم مرحلة نهائية بخلاف التنمية التي تكون تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن[3].

- **التغير** Change

لا يؤدي التغير بالضرورة إلى التقدم والإرتقاء. ولا يفترض فيه الأحسن على طول الخط. ويكون أحياناً تغيراً للأسوأ بينما التنمية يفترض فيها السير نحو الأفضل مما كان عليه الوضع السابق.[4]

- **التحديث** Update

كثيراً ما يقع الخلط بين مفهوم التنمية والتحديث. يدلّ التحديث على "جلب رموز الحضارة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الإستهلاكية[5]". كما " تمتد ظاهرة التحديث إلى الفكر والثقافة المجسدة أساساً في الصياغة المتطورة للفكر والثقافة[6]". بينما التنمية تمثّل:"الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا مصحوبة بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية".[7]

د- تطور مفهوم التنمية (من المفهوم الإقتصادي إلى المفهوم الإنساني)

ركزت مفاهيم التنمية والتخلف في أواخر الأربعينيات إلى أواخر الستينيات على "النمو الإقتصادي". كان شائعا أن الدول النامية هي تلك التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيراً بالقياس إلى المستوى المحقق في الدول المتقدمة. وعرفت التنمية آنذاك بأنها:"الزيادة السريعة المستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن". وإستنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكاني في

---

[1] مدحت أبو النصر، محمد، ياسمين مدحت، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها – مؤشراتها، ط1، القاهرة : دار الكتب المصرية،،2017، ص66.

[2] إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3] مقاوسي جمعوتي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[4] إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص.ص 60-59.

[5] مقاوسي جمعوتي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[6] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[7] مقاوسي جمعوتي، مرجع سبق ذكره، ص4.

الدول النامية، عرفت التنمية بأنها: "الحالة التي يصبح فيها الإقتصاد القومي قادراًعلى توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين5% و7% سنويا.ممّا يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2%و4% سنويا".[1]

غير أنه مع عقدي السبعينيات والثمانينيات، أدرك المختصون بأنه يمكن للدولة أن تشهد نمواً إقتصادياً سريعاً لكنها تظل متخلفة. عززت هذه الحالة القناعة بأن التنمية الإقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة للبلد. ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الإختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والإجتماعية والإنسانية للخروج من إختزال التنمية في نمو الثروة المادية.[2]

ومع مطلع التسعينيات، تزامنا مع سقوط الإتحاد السوفيتي وإنهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، تزايدت النداءات العالمية بضرورة تحرير الفرد والمجتمع من القيود التي فرضها غياب الديمقراطية. إضافة إلى ذلك إهتمّت الكثير من التقارير والدراسات الدولية بمسألة التنمية. وضعت الإنسان في أولويات المخططين وصناع السياسات في البلدان النامية بغية تهيئة بيئة ملائمة لكافة البشر لتّمتّع بحياة كريمة. ومن هنا ظهر مفهوم التنمية البشرية كمفهوم موسّع للتنمية.[3]

د– التنمية البشرية

أصدرت هيئة الأمم المتحدة عن برنامجها الإنمائي تقرير التنمية البشرية عام 1990. قدّم تعريفا لها على أنها "عملية توسيع إختيار الأشخاص، من حيث المبدأ يمكن أن تكون هذه الخيارات محدودة، وتتغير بمرور الوقت. تتميّز التنمية بثلاث مستويات أساسية: يجب أن يعيش الناس حياة طويلة، وصحية لإكتساب المعرفة والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق".[4]

3 العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية

مع التوسّع في مفهوم الأمن والتحول من التّركيز على أمن الدولة إلى أمن الفرد بالتّوازي مع الإنتقال من التنمية الإقتصادية إلى تنمية الفرد، ظهرت العلاقة بين الأمن والتنمية أساسها الإنسان.

1.3 الأمن من أجل التنمية

الأمن هو الدفاع من أجل البقاء ضد التهديدات سواء كانت عسكرية أو إقتصادية أو إجتماعية أو بيئية من شأنها إلحاق الضرر والأذى بأفراد كل المجتمع. يعبر الأمن عن مجموع التدابير التي تؤخذ في الحسبان من أجل تحقيق بقاء الإنسان ورفاهيته. وتمّ تحديد ثلاثة متغيرات أساسية للأمن من شأنها تحقيق تنمية الفرد والدولة معا.

أ– متغير التوازن

وهو قدرة الدولة على خلق التوازن والتناغم الخارجي والتوافق الداخلي. تتجسّد قدرة الدولة في الحفاظ على الأمن في بيئتها الداخلية والخارجية معا، ممّا يجعل وتيرة التنمية آمنة.[5]

ب– متغير الرفاهية

---

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط1، القاهرة، : دار الشروق، 2000، ص 13.

[2] رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الإقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد(3)، 2016، ص 43.

[3] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 34-35.

[4] UNDP Human Development, Op. cit., 1994, p. 9.

[5] ABDULREDHANabil, La controverse sur la sécurité et le développement en Irak,https://wwwalhewar.org/sasp?aid%20=298251. Consulté le 02/08/2020.

يشير متغير الرفاهية إلى قدرة النظام السياسي على تحسين مستوى المعيشة بتحقيق الظروف التي تساعد على تحسين معيشة المجتمع. وتستلزم هذه الغاية تطوير كل المجتمع وتنميته سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا.ويتأتى عنها كنتيجة طبيعية إستقرار الدولة بتنمية ظروف الفرد فيها.[1]

ج- متغير القدرة العسكرية

تعني القدرة العسكرية "قدرة الدولة على منع أي تهديد خارجي والتصدي لأي تهديد داخلي (الحروب الأهلية والهجمات الإرهابية) ينجم عنها نتائج كارثية (التشرد، الهجرة، اللجوء، المجاعة، الفقر، البطالة، التهميش) وبالتالي غياب فرص إحداث التنمية".[2]

في هذا الإطار، إقترح الزعيم "نيلسون منديلا"Nelson MANDELAضرورة تنمية الأفراد بواسطة توفير الأمن الصحي والإجتماعي لهم مصرّحاً: "إن الناس العاديين يحتاجون إلى فرصة بسيطة ليعيشوا حياةً محترمةً، وأن يجدوا ملجأً خاصاً وطعاماً للأكل، وأن يكونوا قادرين على رعاية صغارهم والعيش بكرامة، وأن يوفر لهم تعليماً جيداً، وأن يتم الإعتناء بحاجاتهم الصحية، وأن تكون لهم فرصة عمل".[3]

نلاحظ أن مؤشرات الإزدهار والتطور والتقدّم والإستقرار والأمن مست جميع القطاعات العسكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية التي لابد أن تكون آمنة حتى تعطى الفرص المناسبة لتحقيق التنمية. فقد أثبتت الدراسات السياسية والإقتصادية الترابط القوي بين الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي في الدولة، مثلما يقلل عدم توفر بيئة سياسية مستقرة من القدرة الإنتاجية التي تسهم في إرتفاع معدلات التضخم وضعف الإستثمار. كما يتأثر حجم الناتج المحلي وعدم نموه بسبب أعمال العنف أو الإضرابات التي تأتي كردة فعل حول السياسات الحكومية غير الرشيدة. من جهة أخرى فإن إرتفاع معدل النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة يؤدي حتما إلى رفاهية المجتمع، ويرسّخ الإستقرار السياسي في الدولة وإستتباب الأمن فيها.[4]

ففي مصر تراجع معدل النمو الإقتصادي بنسبة 1,4% في المتوسط سنويا بسبب أحداث 25 يناير 2011م وسيادة حالة عدم الإستقرار السياسي بعدما كان مرتفعا في تسعينيات القرن الماضي بنسبة 2.3%.[5]

في السياق ذاته، ذكر التقرير الصادر عن برلمان الإتحاد الأوروبي عام 2016م الخاص بالأمن والتنمية في دراسة حول عدم الإستقرار السياسي وإنتشار ظاهرة العنف المسلح وفشل الدولة في تحقيق التنمية:" أن صناع القرار السياسي والإقتصادي هم المسؤولين عن تجسيد مشاريع التنمية في الدولة بإرساء الأمن فيها". كما ربط التقرير بين عدم الإستقرار والعنف والفقر في الدول النامية.

وسجلت إحصاءات عام 2015م أن نسبة 43% من مواطني تلك الدول يعيشون على أقل من 1,5 دولار. وتوقع التقرير أن ترتفع نسبة الفقر إلى 62% بحلول عام 2030م إذا لم يتم تحسين الوضع السياسي والأمني والإقتصادي فيها.[6] يشرح الجدول التالي تقييم الدول المستقرة والدول غير المستقرة بالنسبة لوضعها التنموي:

- ما دامت الأوضاع التنموية في الدولة مستقرة، تتراوح درجة عدم الإستقرار من صفر إلى أقل من الصفر.

---

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] توماس كارولين، الحوكمة العالمية التنمية والأمن الإنساني إستكشاف الروابط، ترجمة محمد الصديق بوخريص، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد(2)، جامعة باتنة، 2012، ص 174.
[4] عبد الحليم شاهين، العلاقة بين الفساد وعدم الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة(1990-2018)، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد22، العدد(2)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جوان 2020، ص16.
[5] المرجع، نفسه، ص20.
[6] Parlement européen، Interdépendance entre sécurité et développement: l'approche de l'EU، Briefing، Mai 2016, p. 2-3.

- إذا تراجع الوضع التنموي، إرتفعت درجة عدم الإستقرار فوق الصفر.

جدول رقم 2– تقييم الدول المنهارة وفقا لوضعية التنمية فيها

الوضع التنموي	الدرجة	التقييم
مستقرة إلى حد كبير	أقل من صفر	مستقرة
مستقرة إلى حد ما	صفر–29	على طريق التحسن
غير ثابت/متوسط	30–59	يجب مراقبتها
في وضع خطر	60–89	يجب تحذيرها
في وضع حرج	90–120	يجب الإنتباه إليها

المصدر: أبو زيد أحمد، التنمية والأمن: إرتباطات نظرية من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة، قطر، 2012، ص 41.

2.3 التنمية من أجل الأمن

بعد أحداث 11 سبتمبر2001م أجمعت كل الإستراتيجيات الدولية على إعطاء أهمية كبرى للجانب التنموي لمواجهة التهديدات الأمنية الحديثة. أتفق على أنها السبب الرئيسي لظهور إنعدام التنمية.[1]

أ– أولوية التنمية الشاملة

من أجل تفعيل الإرتباط المفصلي بين التنمية والأمن الشاملين بغية ترسيخ السلم والإستقرار في الدولة، لابد من تفعيل بصفة أولوية المقاربات التنموية الشاملة وفق مفهوم التنمية المستدامة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا و بيئيا وأمنيا. و يقوم هذا المفهوم الأخير أساسا على المحافظة على البناء المؤسسي للدولة وإستقرارها من خلال التنمية والديمقراطية التي تتضمن إرساء دولة القانون وإحترام المواطنة وحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية. كل ذلك يؤدّي إلى تحقيق السلم والأمن في الدولة ويحول دون هشاشتها.[2]

عانت الأقلية الطارقية في شمال مالي من الإقصاء وعدم الإستفادة العادلة من عائدات النفط. الأمر الذي جعل المنطقة تشهد غيابا لبرامج التنمية والإنتعاش الإقتصادي. إنتشرت التنظيمات المسلحة الطارقية للمطالبة بحقوق الطوارق. وأصبحت المنطقة في حالة فوضى أمنية، تمثلت في المواجهات والإنقلابات العسكرية والتدخل الفرنسي عام 2012م. فدخلت المالي بسببها في حالة فشل دولاتي لم ينته.[3]

في خضم تلك الأوضاع الأمنية والتنموية المتردية، حاولت الجزائر البحث عن منفذ يحول دون وصول تلك الأزمات إلى الشأن الداخلي الجزائري، خاصة وأنها عانت من ويلات الإرهاب طيلة عشرية كاملة من الزمن بتنفيذ إستراتيجية أمنية تنموية وفق مبدأ تقديم المساعدات المالية والتقنية للدول التي تعاني من هشاشة في بنائها المؤسسي في مقدمتها دولة مالي. تمثلت في إنشاء القيادة العسكرية في تمنراست في أفريل 2010م تسعى إلى إستئصال الإرهاب من المنطقة، تلاها إجتماع وزراء خارجية الجزائر ومالي والنيجر وليبيا في ماي 2010م من أجل

[1] سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] فرحات مرهون، التنمية المستدامة لمنطقة الساحل: الخيارات التكنولوجية والإستراتيجية للجزائر، الملتقى الوطني: منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 2012، ص 77.

[3] الأزمة في مالي والتدخل الأجنبي، سلسلة تقارير تقدير موقف، قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص3.

تنمية سياسية وسوسيو–اقتصادية في المنطقة. قدمت الجزائر مبلغ 10 مليون دولار كمساعدة لمالي موجهة للبنية التحتية ومشاريع الصحة والري في شمال مالي.[1]

كما أن الأوضاع التنموية البيئية المتردية في الدول المتخلفة الإفريقية إلى جانب مالي كالصومال والنيجر والسودان أدّت إلى خلق تحديات أمنية، أفضت بدورها إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الدول.فمثلا ظاهرة الجفاف والتصحر التي ضربت دول الساحل الإفريقي في سبعينيات القرن العشرين نتج عنها تقليص الأراضي الصالحة للفلاحة وبالتالي إضعاف الإنتاج الزراعي. ساهمت هذه الوضعية في إنتشار مجموعة من التهديدات اللاتماثلية كالهجرة غير القانونية والفقر والمجاعة والإرهاب والجريمة المنظمة، وفي النهاية تهديد الأمن الإنساني.[2]

ب– التنمية البشرية من مقاصد الأمن البشري

في هذا الصدد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 2010م أن مفهوم التنمية البشرية يتماشى مع مفهوم الأمن البشري لما قدّم هذاالمفهوم الجامع بين التنمية البشرية والأمن البشري. جاء فيه أن التنمية البشرية بمفهومها الشامل تعني: "التخلص من الخوف والعوز والعيش في مأمن من المخاطر المزمنة مثل الجوع والمرض والحماية من الحوادث الطارئة والمؤذية".[3]

وجاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2019م فيما يخصّ التهديدات البيئية وأثارها على التنمية البشرية أن "قدرة المجتمعات الفقيرة في المناطق التي تفتقر إلى الأمن البيئي أقل تكيفا مع تقلبات المناخ والظواهر المناخية القاسية مقارنة مع المجتمعات الآمنة والميسورة. لذلك فإن آثار تغيرات المناخ ستعمق من التصدعات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية".[4]

يتضح بفضل هذه الأدلّة القطعية أن التنمية البشرية باتت مقصداً من مقاصد الأمن البشري. تفترض وضع السياسات التنموية الهادفة إلى حماية البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية وتنوعها وإستدامتها. يلعب التعايش بين الإنسان وبيئته الآمنة دوراً أساسياً بغية تحقيق التقدم الإجتماعي والإقتصادي بإستخدام آليات الإدارة الرشيدة للموارد عن طريق الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعة ووضع إستراتيجيات للمحافظة على البيئة الآمنة.[5]

في هذا المنظور، ناقش تقرير البنك العالمي حول الأمن والصراع والتنمية لعام 2011م بإسهاب مسألة إرتباط الأمن بالتنمية والصراع محلّلاً الأوضاع الإنسانية المتردية في بعض دول العالم. أوضح التقرير أن نشوب الحروب الأهلية في البلدان النامية بسبب غياب العدالة الإجتماعية والفقر وتدني مستويات التنمية الإقتصادية والتهميش، تكلف الدولة في المتوسط ما يعادل 30 سنة من النمو في النّاتج المحلي الإجمالي. وأنّ الدول التي تطول بها الأزمة الأمنية تتراجع بأكثر من 20 نقطة مئوية في التغلب على الفقر.[6]

ج– الحلول التنموية المقترحة

ركز التقرير على مجموعة من الحلول التنموية من أجل تحقيق الأمن تتلخص في النقاط التالية:

---

[1] شمسة بوشنافة، حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد (1)، المجلد 12، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019 ص 48.

[2] سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[3] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، نيويورك، ص 17.

[4] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، تقرير التنمية البشرية2019، ماوراء الدخل المتوسط والحاضر أوجه المساواة في القرن الحادي والعشرين، نيويورك، ص17.

[5] مدحت أبو النصر، محمد، ياسمين مدحت، مرجع سبق ذكره، ص96 .

[6] البنك الدولي، تقرير الأمن والصراع والتنمية، 2011، ص4–12.

- بناء الثقة بين المواطن والسلطة، خاصة في إدارة الأزمات المالية والوبائية. وذلك من خلال إشراك المواطن في القرار السياسي وإحداث تنمية سياسية وإقتصادية في البلدان التي تفتقر إلى المشاركة السياسية والديمقراطية التشاركية.
- تركيز مؤسسات الدولة على تحقيق الأمن البشري لتوفير الأمن وفرص العمل وتحقيق الرفاهية والعدالة الإجتماعية للمواطن وحماية حقوق الإنسان الأساسية (الحق في العمل، الحق في الحياة...) خاصة الفئات الهشة في المناطق الفقيرة (الأطفال والنساء.) فهؤلاء أكثر عرضة للتهديدات الأمنية والإستغلال من غيرهم،(جرائم الإغتصاب، العمالة، التجنيد القسري في الحروب الأهلية، التعذيب، الحرمان من التعليم والتهجير). تتمركز هذه الفئات الهشة عادة في الدول التي تكثر فيها المخاطر البيئية والتهديدات الأمنية والسياسية (الإنقلابات العسكرية والصراعات العرقية والتدخلات الدولية الأجنبية)، مثال ذلك الدول الإفريقية(دول الساحل الإفريقي، ليبيا مالي، الصومال، السودان)، دول آسيا (باكستان،العراق).
- تنمية المناطق الحدودية للدولة لصد التهديدات العابرة للحدود (الإرهاب والجريمة المنظمة) والتنسيق الإقليمي الجواري للتصدي للتحديات الخارجية. بإقامة قواعد عسكرية وإنشاءمناطق اقتصادية آمنة تشجع على الإستثمار الخارجي، وتوفر مناصب عمل. وبذلك تحمي الدولة سكان المناطق الحدودية من الترهيب والإستغلال.
- مساندة الدولة للبرامج الإنمائية الإقليمية والدولية باعتمادها في الدساتير الوطنية على اعتبار أن معظم الدول عضوة في هيئة الأمم المتحدة، أو منضمة في المنظمات الإقليمية الدولية أو القارية وتعتبر مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" "NEPAD"النموذج الأمثل لتلك البرامج الإنمائية التي تضمنت رؤية إقتصادية وإجتماعية للنهوض نحو التقدم لدول للقارة الإفريقية بدمج الإقتصاد الإفريقي مع الإقتصاد العالمي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التكامل الإقليمي إضافة إبرام الشراكة الإقتصادية مع دول الضفة الشمالية.[1]

وخلص التقرير إلى الإشارة إلى مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية على الدول والتي تؤثر من خلالها الأوضاع التنموية على مسالة الأمن والتنمية كما يتبين من خلال الجدول التالي:

جدول 3– عوامل الضّغط المؤثّرة على التنمية والأمن.

نوعية الضغوط	الداخلية	الخارجية
الأمنية	الإرث التاريخي من أعمال العنف والصراعات	• الغزو أو الإحتلال • المساندة الخارجية للمتمردين المحليين • امتداد آثار الصراعات عبر الحدود • الإرهاب العابر للحدود الوطنية

[1] المرجع نفسه، ص20-35.

الإقتصادية والإجتماعية	• تدني الدخل، وقلة تكلفة الفرص البديلة للتمرد • بطالة الشباب • ثروة الموارد الطبيعية • الفساد	• صدمة الغذاء تغير المناخ
السياسية	• التنافس العرقي، الديني، الإقليمي • التمييز الفعلي أو المتصور • إنتهاكات حقوق الإنسان	الإفتقار المتصور إلى المساواة والعدالة في العالم في معاملة مختلف الجماعات

المصدر:هيئة الأمم المتحدة، البنك العالمي تقرير،التنمية العالمي، 2011، ص 7.

يمكن إذن للدول أن توفر الأمن لشعوبها بواسطة إشباع حاجاتهم ومتطلباتهم، وقد يؤدي عدم توافرها إلى نشوب صراعات مما يؤكد فرضية أن الأمن ينعدم بغياب فرص التنمي.[1]

4.خاتمة

إن أهم نقطة تم التوصل إليها في هذا البحث كإجابة على الإشكالية الرئيسية أن الفرد والدولة كلاهما بحاجة ماسة للأمن والتنمية في آن واحد. لا يمكن لعنصر منهما أن يكتفي دون الآخر في مواجهة التهديدات سواء التقليدية كانت أم الحديثة. وقد تم التفصيل في مسألة إرتباط الأمن والتنمية بواسطة التطرق للدراسات

الأكاديمية والتقارير العالمية التي أثبتت الترابط بين مفهومي الأمن والتنمية.

فمن خلال المبحث الأول وتحليل مضامين المفهومين وتطورهما وفق التحولات الدولية وتغير فواعل المجتمع الدولي تبين أن إرتباطهما بالفرد جاء من خلال المقاربات التي ربطت بين حاجات الفرد الأمنية والتنموية في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

أما في المبحث الثاني، توصلت الدراسة إلى التعايش بين المفهومين. فلا يمكن تحقيق الأمن بدون تنمية، ولا تنمية بدون أمن من خلال المتغيرات الأساسية للأمن التي لا يمكن تحقيقها إلا بتوافر فرص التنمية. ومن خلال تأثير التهديدات البيئية على الأوضاع الإنسانية للأفراد خاصة في دول الساحل الإفريقي وأيضا تأثير الإستقرار السياسي على النمو الإقتصادي وتحقيق الرفاهية، في إشارة إلى تأثير الإستقرار السياسي على النمو الإقتصادي في مصر كما بينت الدراسة الضغوط الداخلية والخارجية التي تؤثر على أمن الفرد وتنميته.

[1] أبو زيد أحمد، مرجع سبق ذكره، 2012، ص 1.

وخلصت الدراسة من خلال ما جاء فيها إلى تأكيد فرضية، أن إرتباط الأمن بالتنمية هو نتاج لتأثير كل منهما في الآخر من منطلق مقاربات التهديدات المتشابهة لكل متغير منهما. كما إتّضح جليّاً في التقارير العالمية التي أشارت إلى الجمع بين العاملين لتحقيق الرفاهية للفرد.

وعليه توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **أولا:** عرف كلا المفهومين تطورا زمنيا تزامن مع تحول النظام الدولي. فبعد أن كان الإهتمام بالأمن والتنمية يخص الوحدة السياسية، إنتقل بعد الحرب الباردة إلى الإهتمام بالفرد كوحدة تحليل جديدة.

- **ثانيا:** شهد العالم تغيرات على مستوى التهديدات التقليدية بظهور تهديدات جديدة خارجية وداخلية وبيئية وصحية، تمس أمن الفرد وتنميته.

بناء على ما تقدم، وبفضل النتائج المحصل عليها يمكن تقديم بعض الإقتراحات المتمثلة في إستعادة الثقة بين الفرد والنظام السياسي، وإحداث تحول مؤسسي بتكريس العمل التعاوني بين المجتمع والسلطة، وتحويل وظيفة مؤسسات الدولة إلى القيام بتوفير الأمن والعدالة وفرص العمل للمواطن وإعادة إدماج الفئات المهمّشة، إضافة إلى التنسيق الأمني والتنموي الإقليمي والدولي وتبني مقاربات أمنية تنموية في المناطق التي تكثر فيها الصراعات والكوارث الطبيعية.

5. قائمة المراجع

القرآن الكريم

الكتب

- إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم- مناهج وتطبيقات، لبنان، 1996.
- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2000.
- أبو زيد أحمد، التنمية والأمن: إرتباطات نظرية من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة، قطر، 2012.
- عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، الجزائر : دار الكتاب الحديث، 2013.
- عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد، تركيا : المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية، 2016.
- محسن بن عيسى العجمي، الأمن والتنمية، ط1، الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع، 2014.
- مدحت أبو النصر، محمد، ياسمين مدحت، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها – مؤشراتها، ط1، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2017.

المعاجم والقواميس

- إبراهيم شمس الدين، معجم مقاييس اللغة، بيروت : دار الكتب العلمية، المجلد 1، 1999.
- إبن منظور، لسان العرب، المجلد 3، ط3، بيروت: دار صادر، 1994.
- أبي النصر إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، بيروت : دار المعرفة، ط3، 2008.
- عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط 2، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية2007.
- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، القاهرة : دار الحديث، 2008.
- محمد بدوي، قاموس أكسفورد المحيط (انجليزي-عربي)، بيروت : أكاديميا انترناشيونال للنشر والطباعة، 1996.

- المنجد في اللغة، ط 20، بيروت : دار الشروق، 1969.
- وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.

المقالات العلمية

- توماس كارولين، الحوكمة العالمية التنمية والأمن الإنساني استكشاف الروابط، ترجمة محمد الصديق بوخريص، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (2)، جامعة باتنة، 2012.
- رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الإقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد(3)، 2016.
- شمسة بوشنافة، حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد (1)، المجلد الثاني عشر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019.
- عبد الحليم شاهين، العلاقة بين الفساد وعدم الإستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة(1990-2018)، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد22، العدد(2)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2020.
- فريجة أحمد، فريجة لدمية، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة شتمة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، بسكرة، العدد (14)، 2016.
- منصر جمال، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات المضامين والنطاقات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة شتمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة العدد (3)، 2015.
- يوسف خولة، يازجي أمل، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة العلوم الإقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 2، العدد (2)، 2012.

المطبوعات الجامعية

- بونوار بن صايم، النظريات الأمنية، مطبوعة محاضرات في مقياس النظريات الأمنية لطلبة الماستر 1، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.

الملتقيات

- فرحات مرهون، التنمية المستدامة لمنطقة الساحل: الخيارات التكنولوجية والإستراتيجية للجزائر، الملتقى الوطني: منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 2012.
- مقاوسي صليحة، جمعوني هند، نحو مقاربات نظرية لدراسة التنمية الإقتصادية، الملتقى الوطني: الإقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، باتنة، 2010.

الرسائل الجامعية

- بلحاشي زليخة، التنمية الإقتصادية في المنهج الإسلامي، رسالة دكتوراه علوم في الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2017.
- عبد الرزاق حنان، تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة- دراسة النموذج الإسباني 1930، دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.

- منصوري سفيان، آفاق استراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2017/2016.

التقارير الدولية

- الأزمة في مالي والتدخل الأجنبي، تقارير سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2003.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدةUNDP، تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية المتحدة، نيويورك.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدةUNDP، تقرير التنمية البشرية2019، ماوراء الدخل المتوسط والحاضر أوجه المساواة في القرن الحادي والعشرين، نيويورك.
- البنك الدولي، تقرير الأمن والصراع والتنمية،2011.
- مركز هيردو، تقرير دعوة للسلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، القاهرة2017.
- Parlement européen، Interdépendance entre sécurité et développement: l’approche de l’EU، Briefing، Mai 2016.
- UNDP Human Development, Report Oxford University Press, New York, 1994.

المراجع بالفرنسية

- ARCUDI Giovanni, La sécurité entre permanence et changement des relations internationales, France.

المواقع على النت

- ABDULREDHANabil, La controverse sur la sécurité et le développement en Irak,*https://wwwalhewar.org/sasp?aid%20=298251*. Consulté le 02/08/2020.